المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٧/١/١٧

وجهة نظر

الديموقراطيـة .. والأحـــزاب

لاشك ان من اهم مايشغل الحيـاة السياسية فى مصر فى الوقت الحالى فيما يتعلق بقضية الديموقراطية يدورهصفة خاصة حول مسالة اطلاق حرية قيام الاحزاب .

ويشهد الحوار الذى يجرى حول هذا الموضوع داخل اللجنة التشريعية لمجلس الشعب على حقيقتين هامتين . الحقيقة الاولى هى حرص القيادة السياسية على ارساء دعائم الممارسة الديمقراطية فى البلاد ، والحقيقة الثانية ـ وهى احدى حقائق الحياة السياسية فى اى زمان ومكان ـ هى ان اى سلطة سياسية لاتمنح الديموقراطية «كالبقشيش» وانماكمطلب جماهيرى ملح يصبح ضرورة من ضروريات الحياة ، تؤمن به ايضـا والا لتهريت وقاومت حصول الشعب عليها !

فوصول هذا الموضوع الى اللجنـة التشريعية هو فى حد ذاته دليل على جدية الامر على مستوى القمة السياسية ولكن موقف القائمين على هذه اللجنـة خلال المناقشات التى تجرى يشيربوضوح الى ان الاسـتعداد والايمـان بالديموقراطية قد لا يكونا متوفرين بنفس القدر على جميع مستويات العمـل السياسى ..

ان الاصرار على ضرورة أن يختلف اى حزب جديد مقترح « اختلافا جوهريا » فى اهدافه السياسية عن الاحـزاب القائمة لا يعبر فقط عن رغبة فى منـع قيام اى احزاب جديدة كما اجمعت معظم الاراء ، ولكنه ايضا يدل على عدم فهم لطبيعة الحياة السياسية والنظم الحزبية فى العالم : شرقه وغربه .

ففى الولايات المتحدة مثلا لا « يختلف جوهريا » اى من الحزب الجمهورى او الديموقراطى فى اهدافه السياسية واذا سالت اى مواطن امريكى عما يختلف فيه حزبه منهما عن الاخر لقال لك : فى الرمز الذى اختاره لنفسه فاحدهما رمزه الفيل بينما الاخر رمزه الحمار .

وليس هذا الوضع قاصر على العرب فقط وانمـا حتى فى الدول الاشتراكية التى تعتمد نظمها السياسية على تعدد الاحزاب مثل المانيا الديموقراطيـة أو بولندا . حيث لايختلف الحزب «جوهريا» فى اهدافه الاشتراكية .

ان المطالبة بالا يسمح باقامة حـزب جديد الا اذا « اختلف جـوهريا » فى اهدافه عن الاحزاب القائمة هى فى الواقع المطالبة باقامة حـزب لا يلتزم « بالوحدة الوطنية » و « حتمية الحل الاشتراكى » و « السلام الاجتماعى » فضلا عن انه محـاولة لقصر الحيـاة السياسية فى مصر داخل الاحـزاب الثلاثة الحالية التى لا يدعى احد انهـا تمثل جميع الاتجاهات السياسية فى مصر.

اذا كنـا نريد الديموقراطيـة حقا فلنترك مخاوفنا منها خارج قاعة اللجنة التشريعية حتى نفتح الابواب الموصدة امام مختلف الاتجاهات السياسية التى تريد أن تعبر عن نفسها بالطريق الشرعى وعلينـا أن نتذكر ان الشعب وحـده هـو القـادر على انجـاح الحـزب أو اسقاطه فهو الذى يقبل على عضوية الحزب الذى يعبر عنه ويترك الاحزاب الاخرى المدعية تموت فى صمت ... هذه هى الديموقراطية !

محمد سلماوى